



جامعة الأزهر الشريف

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

الدراسات العليا

قسم الفقه

مَدِي مَشْرُوعِيَّةِ الْحِيلِ

فِي الْمُعَامَلَاتِ الْمَالِيَّةِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

مَعَ تَطْبِيقِ ذَلِكَ عَلَى مَا تُجْرِيهِ الْبُنُوكُ الْإِسْلَامِيَّةُ

فِي مَالِيَّزِيَا بِوَجْهٍ خَاصٍ وَالْبُنُوكُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِوَجْهٍ عَامٍ

رسالة مقدمة لـ كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)

إعداد: عقلي أحمد مت سامن عبد الله

تحت إشراف

أ.د/ أحمد سلامه سبع (مشاركاً)

أ.د/ محمد راشد علي أبو زيد (أصلياً)

أستاذ الفقه المساعد بالكلية

أستاذ الفقه المتفرغ بالكلية

القاهرة

١٤٣٤ هـ، الموافق ٢٠١٣ م

خامساً: فهرسة الموضوعات

٢	الإهداء
٣	شُكْرٌ وتقديرٌ
٤	مقدمةً
الباب الأول	
١٩	الباب الأول: التعريف العام بموضوع البحث
	الفَصْلُ الأوَّلُ: التعريفُ بِمُصْطَلِحَاتِ مُوْضِعِ البحِثِ: مفهوم المشرعية والخيل، والبنوكِ، وتقسيماتها.
٢١	المبحث الأول: مفهوم المشرعية لغةً واصطلاحاً
٢١	المطلب الأول: المشرعية لغة
٢٢	المطلب الثاني: المشرعية اصطلاحاً
٢٦	المبحث الثاني: تعريف الحيل الفقهية لغة واصطلاحاً
٢٦	المطلب الأول: تعريف الحيلة لغة
٣٢	المطلب الثاني: تعريف الحيلة اصطلاحاً
٣٦	المطلب الثالث: تطور استعمال الكلمة الحيلة
٤١	المطلب الرابع: الموازنة بين إطلاقات الحيل السابقة
٤٢	المبحث الثالث: أقسام الحيل وأنواعها
٤٢	أولاً: تقسيم الحيلة من حيث الأحكام التكليفية
٤٥	ثانياً: تقسيم الحيلة من حيث المقاصد والوسائل
٤٧	ثالثاً: تقسيم الحيلة من حيث مصادرها
٤٨	رابعاً: تقسيم الحيلة من الذم والمدح

٤٩	خامسًا: تقسيم الحيلة من تفويت المقصود الشرعي كلياً أو جزئياً
٥١	سادسًا: تقسيم الحيلة من حيث موافقتها للمصلحة أو المخالفة لها
٥٢	سابعاً: تقسيم الحيلة من حيث العلم والعمل
	المبحث الرابع: ضوابط العمل بالحيل
٥٤	المطلب الأول: ضوابط العمل بالحيل إجمالاً
٥٥	المطلب الثاني: ضوابط جواز العمل بالحيل تفصيلاً
٥٥	الضابط الأول: عدم معارضتها للنصوص الشرعية
٦٠	الضابط الثاني: ألا يخالف قصد المكلف فيها مقصداً من مقاصد الشرع
٦١	الضابط الثالث: أن يترتب عليها مصلحة راجحة
٦١	الضابط الرابع: أن تكون الوسيلة مشروعة في الأصل
٦٢	الضابط الخامس: ألا يتعدى العمل بها قدر تلبية الحاجة
٦٤	الفصل الثاني: نشأة الحيل والمصنفات فيها، وما ورد في نصوص الشرع بشأنها
٦٥	المبحث الأول: نشأة الحيل الفقهية وتطورها
٦٥	المطلب الأول: وقوع الحيل
٦٥	الفرع الأول: الحيل في الأمم السابقة
٦٩	الفرع الثاني: الحيل في أيام النبي
٧٠	الفرع الثالث: الحيل في أيام الصحابة
٧٢	الفرع الرابع: الحيل في عهد التابعين
٧٣	المطلب الثاني: الحيل من حيث الكتابة والإفتاء والتعليم
٧٨	المبحث الثاني: المصنفات في الحيل
٧٨	المطلب الأول: المصنفات المفردة

٨٠	المطلب الثاني: المصنفات الضمنية
٨١	المبحث الثالث: ما ورد في نصوص الشرع بشأنها
٨١	المطلب الأول: الحيل في القرآن الكريم
٨٥	المطلب الثاني: الحيل في السنن النبوية
الفصل الثالث:	مدى مشروعية الحيل، وأقوال الفقهاء، والأدلة، والترجح، ومدى الأخذ بها وضوابطها.
٩٠	تمهيد
٩٣	المبحث الأول: أقوال الفقهاء في الحيل، وأدلةهم، والترجح
٩٣	المطلب الأول: محل الاتفاق
٩٤	المطلب الثاني: محل الخلاف
٩٦	المبحث الثاني: الأدلة على جواز الحيل ومنعها
٩٧	المطلب الأول: أدلة الفقهاء المجازين للحيل
١١٢	المطلب الثاني: أدلة الفقهاء المانعين للحيل
١٢٨	المطلب الثالث: ردود ومناقشات
١٤٠	المطلب الرابع: الترجح
الفصل الرابع:	البنوك: مفهومها، ونشأتها، وأقسامها، وأهميتها.
١٤٤	المبحث الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية
١٤٤	المطلب الأول: تعريف البنوك لغة
١٤٨	المطلب الثاني: تعريف البنوك اصطلاحا
١٤٨	الفرع الأول: التعريف بالبنوك التقليدية
١٥٠	الفرع الثاني: التعريف بالبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: نشأة البنوك الإسلامية ١٥٣	١٥٣
المطلب الأول: نشأة البنوك قبل الإسلام ١٥٣	١٥٣
المطلب الثاني: نشأة البنوك التقليدية قديماً وحديثاً ١٠٥	١٠٥
المطلب الثالث: نشأة البنوك الإسلامية ١٥٨	١٥٨
الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية قديماً ١٥٨	١٥٨
الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية حديثاً ١٦٥	١٦٥
الفرع الثالث: إحصاء عدد البنوك الإسلامية ١٦٧	١٦٧
المبحث الثالث: أنواعها ١٦٨	١٦٨
المبحث الرابع: البنوك الإسلامية أهميتها وخصائصها ، والفرق بينها وبين غيرها ، والعمليات التي تمارسها ١٧٧	١٧٧
المطلب الأول: أهمية البنوك الإسلامية ١٧٧	١٧٧
المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية ١٨٠	١٨٠
المطلب الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية ١٨٧	١٨٧
المطلب الرابع: العمليات المالية التي تمارسها البنوك الإسلامية ١٩٤	١٩٤
المبحث الخامس: نمو عمليات المعاملات الإسلامية في ماليزيا ٢٠٤	٢٠٤
المطلب الأول: مرحلة التأسيس ٢٠٤	٢٠٤
المطلب الثاني: مرحلة التطور ٢٠٦	٢٠٦

الباب الثاني

بيان أهم الحيل في المعاملات المالية مع إنزال الحكم الشرعي عليها

٢١١ تمهيد

الفصل الأول: البيع بالعينة المصرفية

٢١٣ الفصل الأول: البيع بالعينة المصرفية

٢١٤ المبحث الأول: تعريف بيع العينة المصرفية

٢١٤ المطلب الأول: تعريف البيع

٢١٥ المطلب الثاني: تعريف العينة

٢١٩ المطلب الثالث: سبب التسمية

٢٢١ المطلب الرابع: أقسام العينة

٢٢٥ المبحث الثاني: مدى مشروعية بيع العينة المصرفية

٢٢٥ المطلب الأول: أقوال الفقهاء في بيع العينة

٢٢٥ الفرع الأول: محل الاتفاق

٢٢٦ الفرع الثاني: محل الاتفاق

٢٢٩ المطلب الثاني: الأدلة

٢٢٩ الفرع الأول: أدلة المجازين وهم الشافعية والظاهرية ومن وافقهم

٢٤٠ الفرع الثاني: أدلة المانعين وهم الجمھور من الحنفية والمالكية والحنابلة

٢٥١ المطلب الثالث: الترجيح

المبحث الثالث: تطبيق العينة في البنوك الإسلامية في ماليزيا خاصة

٢٥٣ وفي غيرها عامة

٢٥٩ المطلب الأول: المعاملات التي يطبق فيها بيع العينة

٢٦٠	المطلب الثاني: مراحل تطبيق بيع العينة المصرفية
٢٦١	المطلب الثالث: البنوك التي تتعامل ببيع العينة
٢٦٣	المطلب الرابع: وجه التحايل بعملية العينة المصرفية
٢٦٥	المطلب الخامس: أسباب تطبيق بعض البنوك الإسلامية لبيع العينة
٢٧٠	المطلب السادس: تأثر بعض البنوك الإسلامية الماليزية بتحريم العينة
٢٧١	المطلب السابع: مقتراحات لتكون العينة المصرفية شرعية
	الفصل الثاني: التورق المصرفيٌّ
٢٧٥	المبحث الأول: تعريف التورق المصرفيَّ
٢٧٥	المطلب الأول: مفهوم التورق العادي
٢٧٧	المطلب الثاني: مفهوم التورق المصرفيَّ
٢٧٨	المطلب الثالث: صور بيع التورق
٢٧٨	أولاً: صورتا التورق العادي
٢٧٩	ثانياً: صورتا التورق المصرفيَّ
٢٨٠	المطلب الرابع: إطلاقات التورق
٢٨٢	المطلب الخامس: نشأة التورق في البنوك الإسلامية
٢٨٣	المطلب السادس: الفرق بين التورق والعينة
٢٨٥	المطلب السابع: أنواع التورق
٢٨٥	النوع الأول: التورق المصرفيَّ
٢٨٥	النوع الثاني: التورق العادي
٢٨٢	النوع الثالث: التورق العكسيُّ
٢٨٦	المطلب الثامن: الفرق بين التورق العادي والمصرفي

٢٨٨	المبحث الثاني: مشروعية التورّق المصرفيَّ
٢٨٨	المطلب الأول: أقوال الفقهاء في مشروعية التورق المصرفي
٢٨٨	الفرع الأول: محل الاتفاق
٢٨٩	الفرع الثاني: محل الخلاف
٢٩٢	المطلب الثاني: الأدلة
٢٩٢	الفرع الأول: أدلة المجيزين وهم جماعة الفقهاء ومن وافقهم
٣٠٠	الفرع الثاني: أدلة المانعين وهم بعض المالكية وأبن تيمية ومن وافقهم
٣٠٥	المطلب الثالث: الترجيح
٣٠٥	الفرع الأول: ترجيح التورّق غير المنظم
٣٠٦	الفرع الثاني: ترجيح التورّق المنظم
٣١٠	الفرع الثالث: ترجيح التورق العكسي
٣١٢	المبحث الثالث: تطبيق التورّق المصرفيَّ في البنوكِ الإسلاميةِ
٣١٢	المطلب الأول: المعاملات التي يدخل فيها التورق
٣١٤	المطلب الثاني: مراحل تطبيق التورق المصرفي
٣١٦	المطلب الثالث: البنوك التي تتعامل بالتورق
٣٢٠	المطلب الرابع: وجه التحايل بالتورق المصرفي
٣٢٢	المطلب الخامس: مقتراحات لتكون عملية التورق المصرفي شرعية
	الفصل الثالث: القرض الحسن المصرفيُّ
٣٢٧	المبحث الأول: تعريف القرض الحسن المصرفي
٣٢٧	المطلب الأول: تعريف القرض
٣٢٨	المطلب الثاني: تعريف الحسن وأقسامه

٣٣٠	الفرع الأول: تعريف الحسن
٣٣١	الفرع الثاني: أقسام الحسن
٣٣٣	المطلب الثالث: مفهوم القرض الحسن اصطلاحاً
٣٣٣	أولاً: الحسن من حيث النية
٣٣٤	ثانياً: الحسن من حيث الجهة المتصدق إليها
٣٣٤	ثالثاً: الحسن من حيث مصادر الأموال
٣٣٤	رابعاً: الحسن من حيث ما بعد التصدق من الوفاء
٣٣٥	خامساً: الحسن من حيث الزيادة عند الدفع
٣٣٦	المطلب الرابع: أقسام القرض الحسن
٣٣٦	أولاً: تقسيم القرض الحسن من حيث تنظيمه وعدمه
٣٣٧	ثانياً: تقسيم القرض الحسن من حيث التوثيق
٣٣٧	ثالثاً: تقسيم القرض الحسن من قوة ثبوته وضعفه
٣٣٩	رابعاً: تقسيم القرض الحسن من حيث الصحة
٣٣٩	خامساً: تقسيم القرض الحسن من حيث وقت الثبوت
٣٤٠	سادساً: تقسيم القرض الحسن من حيث ظن القدرة على الاستيفاء
٣٤٠	سابعاً: تقسيم القرض الحسن من حيث علاقة المقرض بالمقرض
٣٤١	ثامناً: تقسيم القرض الحسن من حيث تحديد مدة
٣٤١	تاسعاً: تقسيم القرض الحسن من حيث الحكم التكليفي
٣٤٢	عاشرًا: تقسيم القرض الحسن من حيث الهدف منه
٣٤٣	المطلب الثالث: شروط القرض الحسن
٣٤٣	الشرط الأول: أن يكون من الكسب الحلال

٣٤٣	الشرط الثاني: أن يكون ابتغاء وجه الله
٣٤٤	الشرط الثالث: عدم المُن ولأذى
٣٤٤	الشرط الرابع: عدم هتك سرٌ
٣٤٦	المطلب الرابع: حكم القرض الحسن
٣٤٩	المطلب الخامس: مفهوم القرض الحسن المصري
٣٤٩	الفرع الأول: المفهوم العام للقرض الحسن المصري
٣٥٢	الفرع الثاني: مفهوم القرض الحسن المصري بمعنى الأخص
٣٥٤	المبحث الثاني: مشروعية القرض الحسن المصري
٣٥٤	المطلب الأول: القرض الحسن في الديانات السابقة
٣٥٥	المطلب الثاني: القرض الحسن في الشريعة الإسلامية
٣٥٥	الفرع الأول: القرض الحسن في القرآن الكريم
٣٥٧	الفرع الثاني: القرض الحسن في السنة النبوية
٣٥٨	المطلب الثالث: أقوال الفقهاء في مشروعية القرض الحسن
٣٥٨	الفرع الأول: محل الاتفاق
٣٥٨	المقصد الأول: أقوال الفقهاء
٣٥٩	المقصد الثاني: الأدلة
٣٦٥	الفرع الثاني: محل الخلاف
٣٦٥	المقصد الأول: أقوال الفقهاء
٣٦٦	المقصد الثاني: الأدلة
٣٦٦	أولاً: أدلة القائلين بتحريم القرض الحسن المصري بمعنى الأخص
٣٦٨	ثانياً: أدلة القائلين بجواز القرض الحسن بمعنى الأخص

٣٧٢	المقصد الثالث: الترجيح
٣٧٣	المبحث الثالث: تطبيق القرض الحسن المصرفي في البنوك
٣٧٣	المطلب الأول: المعاملات التي تدخل فيها عملية القرض الحسن
٣٧٤	أولاً: الودائع المصرفية الجارية
٣٧٥	ثانياً: الخدمات التمويلية أو الإقراضية
٣٧٨	المطلب الثاني: وجه التحايل بالقرض الحسن في بعض البنوك
٣٨٠	المطلب الثالث: مقتراحات ليكون القرض الحسن شرعاً
٣٨٦	المبحث الرابع: أخذ نفقات الإقراض
٣٨٦	المطلب الأول: التأصيل الفقهي لأخذ نفقات الإقراض
٣٨٩	المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في أخذ البنوك لنفقات الإقراض
٣٩١	المطلب الثالث: الأدلة
٣٩١	الفرع الأول: أدلة القول الأول القائل بجواز أخذ نفقات الإقراض
٣٩٤	الفرع الثاني: أدلة القائلين بتحريم أخذ نفقات الإقراض
٣٩٥	الفرع الثالث: الترجيح
	الفصل الرابع: الودائع المصرفية
٣٩٨	المبحث الأول: تعريف الودائع المصرفية
٣٩٨	المطلب الأول: تعريف الودائع العادية
٣٩٨	أولاً: تعريف الوديعة لغة
٣٩٩	ثانياً: تعريف الوديعة العادية اصطلاحاً
٤٠٠	ثالثاً: الموازنة بين التعريف السابقة
٤٠١	المطلب الثاني: تعريف الوديعة المصرفية

٤٠٢	المطلب الثالث: إطلاقات الودائع المصرفية
٤٠٣	المطلب الرابع: فكرة الودائع المصرفية
٤٠٤	المبحث الثاني: مدى مشروعية الودائع المصرفية
٤٠٤	المطلب الأول: مشروعية الوديعة العادية
٤٠٤	الفرع الأول: أقوال الفقهاء
٤٠٥	الفرع الثاني: الأدلة
٤٠٩	الفرع الثالث: الأحكام العارضة على الوديعة العادية
٤١٠	المطلب الثاني: أحكام الودائع المصرفية
٤١٣	الفرع الأول: الودائع الجارية تحت الطلب
٤١٣	المقصد الأول: مفهوم الودائع الجارية تحت الطلب
٤١٤	المقصد الثاني: صور الودائع الجارية تحت الطلب
٤١٤	المقصد الثالث: تكيف الودائع الجارية تحت الطلب
٤١٦	المقصد الرابع: الأدلة
٤٢١	المقصد الخامس: الترجيح
٤٢٢	الفرع الثاني: الودائع الائتمانية
٤٢٢	المقصد الأول: مفهوم الودائع الائتمانية
٤٢٢	المقصد الثاني: صورة الودائع الائتمانية
٤٢٣	المقصد الثالث: أقوال الفقهاء
٤٢٣	المقصد الرابع: الأدلة
٤٢٤	الفرع الثالث: الودائع لأجل
٤٢٤	المقصد الأول: مفهوم الودائع لأجل

٤٢٥	المقصد الثاني: صورة الوديعة لأجل
٤٢٥	المقصد الثالث: أقوال الفقهاء
٤٢٦	المقصد الرابع: شبكات وماquisitions وردود
٤٢٩	المقصد الخامس: الترجيح
٤٣٠	الفرع الرابع: الودائع الادخارية
٤٣٠	المقصد الأول: مفهوم الودائع الادخارية
٤٣١	المقصد الثاني: الفرق بين الودائع الادخارية وبين الجارية
٤٣٣	المقصد الثالث: تكيف الودائع الادخارية
٤٣٥	المقصد الرابع: الأدلة
٤٣٥	أولاً: أدلة القائلين بأن الودائع الادخارية قروض، وليس ودائع
٤٣٨	ثانياً: أدلة القائلين بأنها ودائع حقيقة
٤٣٩	المقصد الخامس: الترجيح
٤٤٠	المبحث الثالث: تطبيق الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية
٤٤٠	المطلب الأول: المعاملات التي دخلت عليها الودائع المصرفية
٤٤٠	أولاً: الحسابات الادخارية
٤٤٠	ثانياً: حسابات الودائع الجارية تحت الطلب
٤٤٢	المطلب الثاني: وجه التحابيل بالودائع المصرفية في البنوك الإسلامية
٤٤٤	المطلب الثالث: مقتراحات لتكون الودائع المصرفية شرعيةً
		الفصل الخامس: الهبة المصرفية
٤٤٩	المبحث الأول: تعريف الهبة المصرفية
٤٤٩	المطلب الأول: تعريف الهبة العادية

٤٥١	المطلب الثاني: مفهوم الهبة المصرفية
٤٥١	الفرع الأول: مفهوم الفائدة
٤٥١	أولاً: تعريف الهبة عند المتقدمين
٤٥٢	ثانياً: تعريف الهبة عند المعاصرین
٤٥٣	الفرع الثاني: مفهوم الفائدة المصرفية
٤٥٤	الفرع الثالث: مفهوم الهبة المصرفية
٤٥٤	المطلب الثالث: فكرة الهبة المصرفية
٤٥٥	المطلب الرابع: أقسام الهبة وأنواعها
٤٥٥	أولاً: تقسيم الهبة من حيث التمليل والإسقاط
٤٥٦	ثانياً: تقسيم الهبة من حيث العلم والجهالة
٤٥٦	ثالثاً: تقسيم الهبة من حيث التنظيم
٤٥٧	رابعاً: تقسيم الهبة من حيث القسمة
٤٥٨	خامساً: تقسيم الهبة من حيث تحديدها بالملدة
٤٥٩	سادساً: تقسيم الهبة من حيث اشتراط العرض
٤٦٠	سابعاً: تقسيم الهبة من حيث طرق القبول
٤٦١	المطلب الخامس: الفرق بين الهبة والهدية والصدقة
٤٦٣	المبحث الثاني: مدى مشروعية الهبة المصرفية
٤٦٣	المطلب الأول: أقوال الفقهاء في حكم الهبة العادية
٤٦٣	الفرع الأول: محل الاتفاق
٤٦٣	المقصد الأول: أقوال الفقهاء
٤٦٤	المقصد الثاني: الأدلة

٤٦٩	الفرع الثاني: محل الخلاف
٤٦٩	المقصد الأول: أقوال الفقهاء
٤٧٢	المقصد الثاني: الأدلة
٤٧٣	١- أدلة القائلين بجواز الهبة المصرفية، وأنها ليست من الربا المحرم
٤٨١	٢- أدلة القائلين بعدم جواز الهبة المصرفية، وكونها من الربا المحرم
٤٨٦	المقصد الثالث: الترجيح
	المبحث الثالث: تطبيق الهبة المصرفية في البنوك الإسلامية في ماليزيا خاصةً والبنوك الإسلامية عامةً
٤٨٨	المطلب الأول: المعاملات التي تدخل فيها الهبة المصرفية
٤٨٨	المعاملة الأولى: الودائع المصرفية
٤٨٩	أنواع الودائع المصرفية
٤٩٤	المعاملة الثانية: الإجارة المتهيئة بالتمليك مع الوعد باهبة
٤٩٤	المطلب الثاني: وجه التحايل باهبة المصرفية
٤٩٦	المطلب الثالث: مقتراحات لتكون الهبة المصرفية شرعيةً
	الفصل السادس: البيع بالثمن الآجل المصرفيّ
٥٠٠	المبحث الأول: تعريف البيع بالثمن الآجل المصرفيّ
٥٠٠	المطلب الأول: تعريف البيع بالثمن الآجل تعريفاً جزئياً
٥٠٠	الفرع الأول: تعريف الثمن
٥٠٠	أولاً: تعريف الثمن في اللغة
٥٠١	ثانياً: تعريف الثمن في الاصطلاح
٥٠٤	الفرع الأول: مفهوم الآجل وأنواعه

٥٠٤	المقصد الأول: مفهوم الأجل
٥٠٤	أولاً: الأجل في اللغة
٥٠٥	ثانياً: الأجل في الاصطلاح
٥٠٦	المطلب الثاني: تعريف البيع بالثمن الأجل تعريفاً تركيبياً
٥٠٧	المطلب الثالث: ما يصح أن يكون ثمناً
٥٠٨	المطلب الرابع: الفرق بين الثمن والقيمة والسعر
٥٠٨	الفرع الأول: الفرق بين الثمن والقيمة
٥٠٩	الفرع الثاني: الفرق بين الثمن والسعر
٥١٠	الفرع الثالث: خلاصة الفرق بين الثمن والقيمة والسعر
٥١٢	المطلب الخامس: الأصل في الثمن التعجيل
٥١٣	المطلب السادس: شروط تأديل الثمن
٥١٤	المطلب السابع: الأشياء المستثناة من جواز بيعها بالأجل
٥١٦	المطلب الثامن: حكمة البيع بالثمن الأجل
٥١٧	المبحث الثاني: مدى مشروعية البيع بالثمن الأجل المصرفي
٥١٧	المطلب الأول: أقوال الفقهاء والأدلة والترجيح
٥١٧	الفرع الأول: محل الاتفاق
٥١٧	المقصد الأول: أقوال الفقهاء
٥١٨	المقصد الثاني: الأدلة
٥٢٠	الفرع الثاني: محل الخلاف
٥٢٠	المقصد الأول: أقوال الفقهاء
٥٢٢	المقصد الثاني: الأدلة

٥٢٢	١- أدلة أصحاب القول الأول القائلين بعدم جواز ذلك
٥٢٥	٢ - أدلة أصحاب القول الثاني القائلين بجواز ذلك
٥٣٠	المقصد الثالث: مناقشات وردود على الرأي الأول لقائل بعدم الجواز
٥٣١	المقصد الرابع: الترجيح
٥٣٤	المطلب الثاني: الفرق بين البيع بالثمن الآجل وبين التمويل الربوي
٥٣٧	المبحث الثالث: تطبيق البيع بالثمن الآجل في البنوك الإسلامية
٥٣٧	المطلب الأول: المعاملات التي يدخل فيها البيع بالثمن الآجل
٥٣٩	المطلب الثاني: وجه التحابيل بالبيع بالثمن الآجل المصرفي
٥٤١	المطلب الثالث: مقتراحات ليكون البيع بالثمن الآجل شرعا
 الفصل السابع: البيع بالتقسيط المصرفي		
٥٤٤	المبحث الأول: تعريف البيع بالتقسيط المصرفي
٥٤٤	المطلب الأول: تعريف التقسيط
٥٤٤	أولاً: تعريف التقسيط لغة
٥٤٥	ثانياً: تعريف التقسيط اصطلاحا
٥٤٦	المطلب الثاني: تعريف البيع بالتقسيط
٥٤٦	أولاً: تعريف البيع بالتقسيط شرعا
٥٤٨	ثانياً: تعريف البيع بالتقسيط في القانونوضعي
٥٤٨	المطلب الثالث: فكرة البيع بالتقسيط المصرفي
٥٥٢	المطلب الرابع: إطلاقات مصطلح البيع بالتقسيط
٥٥٣	المطلب الخامس: حكمه البيع بالتقسيط

٥٥٤	المطلب السادس: الفرق بين التأجيل والتقسيط
٥٥٥	المطلب السابع: مشروعية التأجيل في العقود المعاوضة
٥٥٨	المبحث الثاني: مدى مشروعية البيع بالتقسيط المصرفيّ
٥٥٨	المطلب الأول: أقوال الفقهاء في حكم البيع بالتقسيط
٥٥٨	الفرع الأول: محل الاتفاق
٥٥٩	الفرع الثاني: محل الخلاف
٥٦١	المطلب الثاني: الأدلة ووجوه الاستدلال والمناقشات
٥٦١	الفرع الأول: أدلة المذهب الأول القائل بجواز زيادة الثمن في البيع بالتقسيط
٥٦٩	الفرع الثاني: أدلة المذهب الأول القائل بعدم جواز التقسيط مع زيادة الثمن
٥٧٨	المطلب الثالث: الترجيح
٥٨١	المطلب الرابع: تحديد الأجل شرط بيع التقسيط
٥٨٣	المطلب الخامس: صوابط جواز العمل بالبيع بالتقسيط
٥٨٣	الضابط الأول: افتراق المجلس
٥٨٤	الضابط الثاني: معلوم الأجل
٥٨٥	لضابط الثالث: التزام الدفع عند الأجل
٥٨٦	المبحث الثالث: تطبيق البيع بالتقسيط في البنوك الإسلامية
٥٨٦	المطلب الأول: المعاملات التي يدخل فيها البيع بالتقسيط
٥٨٩	المطلب الثاني: وجه التحايل بالبيع بالتقسيط المصرفي
٥٩١	المطلب الثالث: مقتراحات ليكون البيع بالتقسيط شرعاً
	الفصل الثامن: الإجارة المنتهية بالتمليك المصرفية
٥٩٥	المبحث الأول: تعريف الإجارة المنتهية بالتمليك المصرفية

٥٩٥	المطلب الأول: تعريف الإجارة المتهية بالتمليك تعريفاً تركيبياً
٥٩٥	الفرع الأول: تعريف الإجارة
٥٩٦	أولاً: الإجارة لغة
٥٩٦	ثانياً: تعريف الإجارة أصطلاحاً
٥٩٧	الفرع الثاني: تعريف المتهمية
٥٩٨	الفرع الثالث: تعريف التمليك
٦٠٠	المطلب الثاني: أنواع التمليك
٦٠١	المطلب الثالث: تعريف الإجارة المتهية بالتمليك تعريفاً تركيبياً
٦٠٤	المطلب الرابع: إطلاقات الإجارة المتهية بالتمليك
٦٠٦	المطلب الخامس: صور الإجارة المتهية بالتمليك
٦٠٨	المطلب السادس: أقسام الإجارة الفقهية
٦٠٨	أولاً: تقسيم الإجارة باعتبار تشغيلها أو تمويلها
٦٠٩	ثانياً: تقسيم الإجارة من حيث تنقل السلع
٦٠٩	ثالثاً: تقسيم الإجارة من حيث تعيين العين المستأجرة
٦١٠	رابعاً: تقسيم الإجارة من حيث محلها
٦١١	خامساً: تقسيم الإجارة المتهية بالتمليك باعتبار المدة والمبلغ والشروط
٦١٢	المطلب السابع: الفرق بين الإجارة المتهية بالتمليك والإجارة والبيع بالتقسيط ..
٦١٢	الفرع الأول: الفرق بين الإجارة المتهية بالتمليك والإجارة العادية
٦١٣	الفرع الثاني: الفرق بين الإجارة المتهية بالتمليك والبيع بالتقسيط
٦١٤	المطلب الثامن: نشأة عملية الإجارة المتهية بالتمليك
٦١٤	الفرع الأول: ظهور الإجارة المتهية بالتمليك

٦١٥ الفرع الثاني: تطور الإجارة المنتهية بالتمليك
٦١٦ المبحث الثاني: مدى مشروعية الإجارة المنتهية بالتمليك المصرفية
٦١٦ المطلب الأول: مشروعية الإجارة العادبة
٦١٦ الفرع الأول: أقوال الفقهاء
٦١٧ الفرع الثاني: الأدلة على مشروعية الإجارة العادبة
٦٢٢ المطلب الثاني: مدى مشروعية الإجارة المنتهية بالتمليك المصرفية
٦٢٢ الفرع الأول: شرط المنفعة في العقود
٦٢٥ القسم الأول: شرط يقتضيه العقد، وكان لازماً بمجرد العقد
٦٢٦ القسم الثاني: شرط يقتضيه العقد، وفيه مصلحة
٦٢٧ القسم الثالث: شرط لا يقتضيه العقد، ولا منفعة لأحد هما
٦٢٨ القسم الرابع: شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد هما
٦٣٣ القسم الخامس: شرط وصف في البيع وفي الثمن
٦٣٤ الفرع الثاني: اشتراط عقد في عقد
٦٣٤ أوًلاً: تصوير المسألة
٦٣٥ ثانياً: أقوال الفقهاء
٦٣٥ ثالثاً: الأدلة
٦٣٦ رابعاً: الترجيح
٦٣٧ الفرع الثالث: تعليق البيع على شرط مستقبل
٦٣٧ أوًلاً: تصوير المسألة
٦٣٧ ثانياً: أقوال الفقهاء
٦٣٨ ثالثاً: الأدلة

٦٣٩	رابعاً: الترجيح
٦٤٠	الفرع الرابع: تعليق الهمة على شرط مستقبل
٦٤٠	أولاً: تصوير المسألة
٦٤٠	ثانياً: أقوال الفقهاء في المسألة
٦٤٢	ثالثاً: الترجيح
٦٤٣	الفرع الخامس: حكم الوعد والإلزام به
٦٤٣	أولاً: تصوير المسألة
٦٤٥	ثانياً: الأدلة
٦٥٠	ثالثاً: الترجح
٦٥١	رابعاً: خلاصة مسألة الوفاء بالوعد
٦٥٢	المطلب الثالث: مشروعية الإجارة المنتهية بالتمليك
٦٥٢	الفرع الأول: أقوال الفقهاء
٦٥٣	الفرع الثاني: الأدلة
٦٥٦	الفرع الثالث: الترجح
٦٥٧	المطلب الرابع: هل يكون تملك العين المؤجرة في الإجارة المنتهية بالتمليك بالهمة أو بالبيع؟
٦٦٠	المبحث الثالث: تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك المصرفية في البنوك الإسلامية
٦٦٠	المطلب الأول: المعاملات التي تدخل فيها الإجارة المنتهية بالتمليك
٦٦٤	المطلب الثاني: مراحل يتم بها عقد الإجارة المنتهية بالتمليك
٦٦٦	المطلب الثالث: وجه التحابيل بالإجارة المنتهية بالتمليك
٦٦٨	المطلب الرابع: مقتراحات لتكون الإجارة المنتهية بالتمليك شرعية

الفصل التاسع: الحالات المصرفية

٦٧٣	المبحث الأول: تعريف الحالات المصرفية
٦٧٣	المطلب الأول: مفهوم الحالة العادية
٦٧٣	أولاً: الحالة في اللغة
٦٧٤	ثانياً: الحالة في الاصطلاح
٦٧٥	ثالثاً: تسمية الحالة
٦٧٦	المطلب الثاني: مفهوم الحالة المصرفية
٦٧٧	المطلب الثالث: صور الحالة المصرفية
٦٧٨	المطلب الرابع: فكرة الحالة المصرفية
٦٨٠	المطلب الخامس: أقسام الحالة الفقهية
٦٨٠	أولاً: تقسيم الحالة من الإطلاق والتقييد
٦٨١	ثانياً: تقسيم الحالة من حيث بلد المحيل والمحال عليه
٦٨٢	ثالثاً: تقسيم الحالة باعتبار العلم بها وعدمه
٦٨٣	رابعاً: تقسيم الحالة من حيث الوسائل المستخدمة
٦٨٤	خامساً: تقسيم الحالات المصرفية من حيث صدورها وورودها
٦٨٥	المطلب السادس: طرق التحويلات المصرفية
٦٨٦	المبحث الثاني: مدى مشروعية الحالات المصرفية
٦٨٦	المطلب الأول: أقوال الفقهاء في الحالة العادية
٦٨٧	المطلب الثاني: أدلة مشروعية الحالات المصرفية
٦٩٠	المطلب الثالث: الأصل في الحالة، الوجوب أو الندب؟
٦٩٠	الفرع الأول: الأصل في الحالة العادية

٦٩٧	الفرع الثاني: الأصل في الحوالة المصرفية
٦٩٨	المطلب الرابع: التكيف الشرعي للحوالة
٦٩٩	الفرع الأول: التكيف للحوالة العادية
٦٩٥	الفرع الثاني: التكيف الصحيح للحوالة المصرفية
	المبحث الثالث: تطبيق الحالات المصرفية في البنوك الإسلامية
٦٩٨	في ماليزيا خاصة وفي غيرها عامة
٦٩٨	المطلب الأول: المعاملات التي تدخل عليها عملية الحوالة
٦٩٨	المعاملة الأولى: الودائع المصرفية
٦٩٩	المعاملة الثانية: الحسابات الجارية
٦٩٩	المعاملة الثالثة: البطاقات البنكية
٧٠٠	المعاملة الرابعة: الكمبيوترية
٧٠٠	المعاملة الخامسة: الشيكات السياحية
٧٠٠	المعاملة السادسة: خدمات تلكس
٧٠١	المعاملة السابعة: الاستئجار الخارجي أو الداخلي
٧٠١	المعاملة الثامنة: دفع القروض الجارية
٧٠١	المعاملة التاسعة: التبرعات والمنح الدراسية
٧٠٣	المطلب الثاني: البنوك التي تتعامل بالحوالة
٧٠٥	المطلب الثالث: مقتراحات لتكون الحوالة المصرفية شرعية
٧١٠	الخاتمة
٧١١	أولاً: نتائج عامة
٧١٢	ثانياً: نتائج خاصة

٧٢٠	الفهارس
٧٢١	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
٧٣٢	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية
٧٤١	ثالثاً: فهرس الآثار
٧٤٢	رابعاً: فهرس المصادر والمراجع
٧٥٨	خامساً: فهرس الموضوعات

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ